

جريدة التجمع

حتى يصبح الوطن للجميع

بقلم رؤوف عباس

29 أكتوبر 2005

تابعت بقلب أثقله الحزن، أحداث الفتنة التي وقعت بالاسكندرية فى الأسبوع الماضى، والتي جاءت تعبيراً عن حالة الاغتراب الوطنى وراء سحب التماس هوية بديلة للهوية الوطنية، وهى الهوية الدينية. ولم يحدث ذلك بين عشية وضحاها، ولكنه جاء نتاجاً لسياسات خاطئة، مورست بانتظام على مدى ثلاثة عقود بدأها السادات، وتويعت بعده، ومازالت تنفث سمومها فى المجتمع بشكل منهجى، بصورة تهدد باحراق هذا الوطن.

كانت البداية عندما أطلق السادات العنان للتيار الإسلامى لىتولى تصفية اليسار، وكان ذلك التيار -عنده- هو الإخوان المسلمين الذين عرفهم منذ ما قبل الثورة، ولم يكن يدرى أن روافد عدة انضمت إلى التيار تبنت أكثر الأفكار تشدداً وتطرفاً، جاءت من الجزيرة العربية، ومن الهند (حيث المسلمون أقلية، وحيث حلت الهوية الدينية محل الهوية الوطنية)، التى تحتل موقف الإسلام من غير المسلمين فى الآية الكريمة: "إن الدين عند الله الإسلام، ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه" و"لا إكراه فى الدين"، والآيات التى تقدر الأديان الكتابية حق قدرها، والسوابق التاريخية عندما عامل الحكام المسلمون فى البلاد الآسيوية المفتوحة كل من اعتنق ديناً لم يرد ذكره بالقرآن معاملة أهل الذمة إذا كانت ديانتهم تعترف بوجود الله، وكان لها كتاب.

ورغم أن السادات ذهب ضحية من أطلق لهم العنان فإن الدولة اهتمت بالمعالجة الأمنية للظاهرة، ولم تلتفت إلى ما ترتب عليها من آثار ثقافية واجتماعية وسياسية فقد ترتب على تفشى تيار يتجه إلى تكفير من لا يتبعونه من المسلمين، ويكفر أصلاً غير المسلمين، أن ساد بين المسيحيين خوف (له ما يبرره) من اتجاه الدولة إلى محاربة التيار الإسلامى من خلال - شواهد تبديت لهم - تمثلت فى التمييز على اختلاف مظاهره، فتفوق المسيحيون داخل كنائسهم، ولانوا بها، وما كدنا نصل إلى ثمانينات القرن العشرين، حتى تفككت أوصال الانتماء الوطنى، وقويت أركان الانتماء الدينى وجاءت السياسات التعليمية والإعلامية والإدارية الخاطئة لتزيد من وحدة الفرز الدينى بين المصريين مما خلق مناخاً ملائماً للقوى الخارجية التى تحرص على إنهاء دور مصر الاقليمى تماماً، بتعجيزها عن استرداده مستقبلاً عن طريق " لبننة " مصر وتصدير الطائفية إليها.

يتجلى ذلك بوضوح فى تفشى ظاهرة التناوب بالعقائد التى بدأت على يد بعض فقهاء السلطة، وبعض كهنة الكنائس، وترددت اصداؤها فى مشاحنات وملاسنات فى المصالح الحكومية التى يتواجد فيها الموظفون المسيحيون باعداد كبيرة (نسبياً) إلى جانب المسلمين، فهناك تلاسن ومشاحنات حول العقائد الدينية فى بعض مأموريات الضرائب، والتليفونات والبريد وغيرها، يصل إلى درجة الصدام أحياناً، وأدى - فى بعض الحالات - إلى فرز فى توزيع المكاتب على الغرف بين موظفى الادارة الواحدة على أساس الدين!

وظل أصحاب الاقلام الوطنية الحرة فى هذا البلد (من المصريين على اختلاف دياناتهم) يدقون ناقوس الخطر منذ الثمانينيات، محذرين مما يجرى فى التعليم من شحن للتعصب والطائفية، مطالبين بمشروع وطنى يجتمع حوله أبناء الوطن كمصريين، ووضع حد للتمييز وتطبيق قانون عثمانى على بناء الكنائس وترميمها، رغم أن مصر لم تعد عثمانية منذ إعلان استقلالها فى 28 فبراير 1922 (على أقل تقدير)، ورغم تعاقب الأنظمة السياسية القائمة على أسس دستورية ونصها على أن المصريين سواء أمام القانون. وطالبوا -ومازالوا يطالبون- بعدم استخدام الإعلام أداة لإمتهان عقائد الآخرين من ابناء البلاد وترشيد الخدمة الدينية فى المساجد بما يحقق نفس الغرض. وعدم التعامل مع الظاهرة من مطلق أمنى محض.

ولكن -والحق يقال- إستهان الجميع بالخطر الذى تنتذر به ظاهرة التعصب، مرددين ذكريات الماضى القريب (حتى نهاية السبعينات من القرن العشرين)، عندما لم يكن هناك وجود لهذه الظاهرة، وكانت الاخوة والمحبة تجمع بين الصريين (على اختلاف عقائدهم) فى السراء والضراء، وعندما كان احترام العقائد وعدم اتخاذها موضوعاً للجدل، حجر الزاوية فى علاقة المصريين ببعضهم البعض، وعندما ما كانوا شركاء عمل وتجارة كما هم شركاء عادات وتقاليدهم، وانماط سلوك ومزاج، وحياة فيها ما فيها من هموم ومشكلات. استهانت الحكومة التى لا يهملها إلا استمرارها جائمة على صدر الوطن، وإكتفت بالعروض المظهرية: الكلمات الجوفاء، وموائد الوحدة الوطنية فى رمضان، إهتمت الحكومة بالجانب الأمنى وأهملت الجانب السياسى، فلم تدرك أن مساجد وكنائس يعينها قد تحولت إلى قواعد سياسية بديلة لحزب الحكومة وغيره من الأحزاب وشغلت الأحزاب السياسية والقوى الوطنية غير المنضوبة تحت لواء أحزاب سياسية بالصراع مع السلطة المستبدة التى تتحمل مسئولية ما حدث، وتمضى قدماً فى سياسة التمييز حتى عند تقديم مرشحي حزبها للانتخابات فلم ترشح من المسيحيين سوى اثنين من بين 444 مرشحاً ولم يهتم بقضية الوحدة الوطنية -حقاً- سوى حزب التجمع

وحزب الوفد. وان اكتفيا بفضح الظاهرة والتحذير من أخطارها، وخاصة عندما تقع " حوادث مؤسفة " هنا وهناك، فيعالج "الحادث " الذي يمثل عرضا من أعراض مرض يسرى فى جسد الوطن، دون معالجة المرض ذاته، وتحصين الوطن ضد فيروس الطائفية والتمزق.

إن معالجة ماحدث فى الاسكندرية ببيان من شيخ الأزهر والبابا شنودة، أو عن طريق رجال الدين لن يجد نفعاً. وكذلك معالجة الموضوع أمنياً تزيد النار اشتعالاً. لقد أن الأوان لتقوم الأحزاب السياسية والقوى الوطنية الأخرى بتنظيم مؤتمر سياسى وطنى لدراسة القضية برمتها، وتبنى برنامج متكامل يتصدى لكل مسببات هذه الظاهرة اللعينة فلا شك ان الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى يعانى منها الشباب توهج نار هذه الظاهرة، وأقترح أن تتم صياغة هذا البرنامج فى اطار ميثاق للعمل الوطنى تلتزم به جميع القوى الوطنية وتلتزم بالنضال من اجل تحقيقه.

ولن يرحمنا التاريخ إن قصرنا فى حق هذا الوطن العزيز ولن يغفر لنا أحد هذا التقصير.